

ملف المناصرة

نجاد البرعي

Negad El Borai

خارج الاحتجاز مصر

محامٍ ومؤسس «المجموعة المتحدة»، متخصص في الحريات الفردية وقانون الملكية. وُجّهت إليه تهم في قضية التمويل الأجنبي في مصر، وخضع لخمسة تحقيقات، ومُنع من السفر وجُمّدت أصوله، قبل إسقاط التهم في أغسطس/آب 2021.

هيومينا.
أعدّته هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية · 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2026
رقم الملف HM-EG-2026-030

01

القضية في دقيقة

محامٍ ومؤسس «المجموعة المتحدة»، متخصص في الحريات الفردية وقانون الملكية. وُجّهت إليه تهم في قضية التمويل الأجنبي في مصر، وخضع لخمسة تحقيقات، ومُنع من السفر وجُمّدت أصوله، قبل إسقاط التهم في أغسطس/آب 2021.

الحالة	**خارج الاحتجاز**
الدولة	**مصر**
الحكم	**أُسقطت التهم في 30 أغسطس/آب 2021.**
التهم	**تلقي تمويل أجنبي غير مشروع** **العمل دون ترخيص قانوني**

نطالب السلطات بما يلي:

مطالبنا

01 التأكيد علنًا أنه لا توجد أي تهمة أو قيود أو إجراءات قائمة ضد نجاد البرعي في هذه القضية.

02 ضمان قدرة نجاد البرعي على مواصلة العمل السلمي في مجال حقوق الإنسان دون مراقبة أو استدعاء أو انتقام.

03 الرفع الفوري لحظر السفر المفروض على نجاد البرعي وعلى أي من أفراد الأسرة المشمولين بالقرار نفسه.

04 إعادة وثائق السفر وإزالة أي إدراج على قوائم المنافذ مرتبط بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

05 احترام حرية التنقل التي تكفلها المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

06 الرفع الفوري لتجميد الحسابات الشخصية والمؤسسية لنجاد البرعي.

07 سحب إجراءات تمويل الإرهاب أو غسل الأموال المستخدمة ذريعةً.

08 إعادة الحق في الوصول إلى الممتلكات والراتب والتراخيص المهنية.

آخر مستجدات القضية
امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:
https://humena.org/ar/defenders/negad-el-borai/

02

الانتهاكات الموثقة

	المعيار الدولي
التجميد التعسفي للأصول	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 13
المضايقة القضائية	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12
المنع التعسفي من السفر	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 12

03

مسار القضية

2014

نشاط المدافع أو المدافعة

الاستقالة من المجلس القومي لحقوق الإنسان

استقال البرعي من المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر احتجاجًا على تعامل المجلس غير المتسق مع انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة.

21 مايو/أيار 2015

تحقيق

التحقيق الأول

حقق قاضي تحقيق في محكمة شمال الجيزة مع البرعي بشأن عمله على صياغة مشروع قانون لمناهضة التعذيب.

3 مارس/آذار 2016

توجيه اتهام

توجيه اتهام في قضية التمويل الأجنبي

استُدعي البرعي للتحقيق، ووُجّهت إليه رسميًا تهمتا تلقّي تمويل أجنبي غير قانوني والعمل دون ترخيص قانوني.

17 مايو/أيار 2016

تحقيق

الجولة الخامسة من التحقيق

استدعت السلطات المصرية البرعي لجلسة تحقيق خامسة، تركّزت مجددًا على مشروع قانون مناهضة التعذيب.

26 يناير/كانون الثاني 2017

فرض منع من السفر

فرض منع من السفر

منع أمن المطار البرعي من الصعود إلى طائرته المتجهة إلى الأردن، بعد ظهور اسمه على قائمة منع من السفر أعدّتها النيابة.

30 أغسطس/آب 2021

تحديث في القضية

إسقاط التهم

أسقط قاضي التحقيق المنتدب من محكمة استئناف القاهرة جميع التهم الموجّهة إلى البرعي وثلاثة متهمين آخرين في قضية التمويل الأجنبي.

20 مارس/آذار 2024

سياق

إغلاق قضية التمويل الأجنبي

أعلنت السلطات إغلاق القضية رقم 173 لسنة 2011، المعروفة بقضية التمويل الأجنبي، وأفادت برفع حظر السفر عن 29 من أصل 31 شخصًا كانوا لا يزالون خاضعين له.

04

القصة كاملة

الخلفية والعمل

نجاد البرعي شخصية بارزة في أوساط حقوق الإنسان والإصلاح القانوني في مصر. وهو محامٍ بحكم تكوينه، وشغل منصب رئيس الوحدة القانونية في المجموعة المتحدة، وهي مكتب محاماة يركّز على الحريات الفردية وحقوق الملكية والمناصرة من أجل سيادة القانون. وأسّس جماعة تنمية الديمقراطية وترأسها، وشغل منصب الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، إحدى أقدم الهيئات المستقلة لحقوق الإنسان في البلاد.

وعمل البرعي أيضًا كاتب عمود في صحيفة الشروق، وهي صحيفة مستقلة واسعة الانتشار، كتب فيها عن حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. وعُيّن في المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، وهو هيئة تابعة للدولة يُفترض أن تقدّم المشورة بشأن سياسات الحقوق، لكنه استقال في يناير/كانون الثاني 2014، مشيرًا إلى إخفاق المجلس في التعامل بصورة متسقة مع الانتهاكات الموثقة خلال فترة تصاعد فيها القمع.

وشارك في صياغة مشروع قانون نموذجي لتجريم التعذيب، استنادًا إلى سنوات من العمل التوثيقي مع الناجين وشركاء من المجتمع المدني. وأصبح ذلك المشروع محورًا لتدقيق الدولة.

قضية التمويل الأجنبي والاستجوابات المتكررة

في عام 2011 فتحت السلطات المصرية القضية رقم 173، وهي تحقيق يستهدف منظمات المجتمع المدني بادعاءات تلقي تمويل أجنبي غير مصرح به والعمل دون تسجيل صحيح. وظلت القضية خامدة عدة سنوات قبل أن تعود إلى الواجهة عام 2015 في إطار حملة أوسع على المنظمات المستقلة وقادتها.

واستُدعي البرعي للاستجواب في 21 مايو/أيار 2015 أمام قاضي تحقيق في محكمة شمال الجيزة. وتمحور الاستجواب حول مشاركته في صياغة تشريع مناهضة التعذيب. واستُدعي مجددًا في 3 مارس/آذار 2016 ووُجّهت إليه تهمتا تلقي تمويل أجنبي غير مشروع والعمل دون ترخيص قانوني. وتلت ذلك جولتان أخريان من الاستجواب، منها استدعاء خامس في 17 مايو/أيار 2016، تركّز مجددًا على مشروع قانون مناهضة التعذيب.

وجاءت الاستجوابات المتكررة ضمن نمط طال أكثر من سبع وثلاثين منظمة وعشرات المدافعين، واجه كثير منهم تهمًا متداخلة وقيودًا موازية.

حظر السفر وتجميد الأصول

في 26 يناير/كانون الثاني 2017 وصل البرعي إلى مطار القاهرة الدولي للسفر جوًا إلى الأردن. ومنعه أمن المطار من السفر بعد أن ظهر اسمه على قائمة أعدّها قاضي التحقيق والنائب العام في إطار قضية التمويل الأجنبي. وكان حظر السفر قد فُرض دون إخطار مسبق.

ورافق الحظر تجميد للأصول شمل حساباته الشخصية والأصول المؤسسية للمجموعة المتحدة.

وأصبح حظر السفر من أكثر أدوات التقييد شيوعًا خلال هذه الفترة، إذ طُبّق على أكثر من اثني عشر مدافعًا مرتبطين بقضية التمويل الأجنبي، منهم عزة سليمان ومزن حسن وحسام الدين علي وآخرون.

إغلاق القضية واستمرار القيود

في 30 أغسطس/آب 2021 أصدر قاضي التحقيق المنتدب من محكمة استئناف القاهرة للإشراف على القضية رقم 173 قرارًا

بإسقاط التهم عن البرعي وثلاثة متهمين معه: عزة سليمان ومجدي عبد الحميد وحسام الدين علي. وأسقط القرار أيضًا التهم عن منظماتهم.

ولم تُعقد أي محاكمة، بل أُسقطت التهم. وقضى القرار أيضًا برفع حظر السفر وتجميد الأصول، لكن الأمر استلزم إجراءات قانونية إضافية لرفع أسمائهم من قوائم التقييد الرسمية وفك تجميد حساباتهم. وفي مارس/آذار 2024 أعلنت السلطات إغلاق القضية رقم 173.

السياق والنمط

توضح قضية البرعي توظيف التحقيق المطوّل والسيطرة على الأصول وتقييد التنقل وسائلَ ضغط تعمل بمعزل عن نتائج القضاء. وشكّل تحقيق التمويل الأجنبي الإطار القانوني لتدابير شلّت عمل المجتمع المدني فعليًا، حتى في القضايا التي لم تصدر فيها أي إدانة قط.

وقد ميّزته استقالته من المجلس القومي لحقوق الإنسان عام 2014 ومواصلته عمله في المناصرة القانونية خلال فترة التحقيق مدافعًا غير مستعد لمجاراة روايات الدولة. وأبرز التركيز على مشروع قانون مناهضة التعذيب خلال الاستجوابات حساسية الدولة تجاه جهود التوثيق والإصلاح التشريعي التي هدّدت بإضفاء طابع رسمي على آليات المساءلة.

05

نموذج رسالة

الرسالة بالإنجليزية، وهي اللغة التي تعمل بها أغلب الجهات المرسلة إليها.

انسخوها وعدّلوها وأرسلوها من بريدكم الخاص.

Your Excellency,

I am writing about the case of Negad El Borai, lawyer and head of the legal unit at United Group; columnist; former president of Group for Democratic Development and former secretary general of the Egyptian Organisation for Human Rights in Egypt, whose prosecution has ended. I am writing to ask that the case be closed properly and that no further reprisal follows.

In brief: Lawyer and founder of the United Group, specialising in individual freedoms and property law. Charged in Egypt's foreign-funding case; subjected to five interrogations, travel ban, and asset freeze before charges were dropped in August 2021.

I respectfully urge your authorities to:
1. Confirm publicly that no charge, restriction or proceeding remains against Negad El Borai in connection with this case;
2. Guarantee that Negad El Borai can continue peaceful human rights work without surveillance, summons or further reprisal;
3. Immediately lift the travel ban imposed on Negad El Borai and on any family members affected by the same order;
4. Immediately unfreeze the personal and organisational accounts of Negad El Borai.

I will continue to follow this case until no reprisal remains.

Respectfully,

[Your name]
[Your city, country]
8 November 2026